

النمو الديموغرافي بين التجانس السكاني والمشكلات التربوية في الجزائر

" قراءة تحليلية لمعطيات ميدانية "

Demographic growth between population homogeneity and
educational problems in Algeria

Field analysis reading

تاريخ النشر: 2023/06/20

تاريخ القبول: 2023/ 06/ 03

تاريخ الإرسال: 2022 /01/ 06

جمال بوربيع¹ عائشة بالروايح²¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر،
Email : Bourbiadjamel@univ-jijel.dz² جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر،
Email : aicha.bourouaiah@univ-jijel.dz

الملخص:

تلجأ العديد من الدول في إطار سياستها المختلفة وعلى جميع الأصعدة، ولأجل ضمان الاستقرار الاجتماعي، وتحسين التنمية إلى محاولة ضبط الزيادات السكانية بما يتوافق والرؤا والخطط المبرمجة، فأحيانا تشجع على الإنجاب وتحقيق الزيادة وتوفير الرعاية الصحية، وكذلك بناء المرافق التربوية، وفي أحيانا أخرى تحاول جاهدة كبح نسب معينة من الزيادات السكانية ولو بطرق غير مباشرة، كانهخفاض مستوى المعيشة وما يرافقها من مظاهر اجتماعية تكون غالبيتها في المنحنى السلبي، كما يطرح إشكال التجانس السكاني ولو في المدينة الواحدة، خاصة بعد تسجيل نسب قياسية للهجرة الاضطرارية كالاسكان أثناء الكوارث والعمل والدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي؛ التجانس السكاني؛ اللاتجانس السكاني؛ التربية؛ المشكلات التربوية.

المؤلف المرسل: جمال بوربيع، Email : Bourbiadjamel@univ-jijel.dz

Abstract:

Many countries resort to it within the framework of their various policies and at all levels, and in order to ensure social stability, and improving development, to trying to control population increases in accordance with visions and programmed plans. Certain percentages of population increases, even in indirect ways, such as a decrease in the standard of living and the accompanying social manifestations, most of which are in the negative curve. It makes places with dense and overcrowded population, which is reflected in the possibility of containing the education infrastructure to absorb the huge number of students.

Keywords: demographic growth; population homogeneity; population heterogeneity; Education; pedagogical problems.

مقدمة:

كانت فكرة النمو لدى الأمم تمس كل القطاعات، بما فيها زيادة عدد الساكنة، حيث أن الكادر البشري هو صاحب التطوير والاختراع، لكن النمو الديموغرافي الذي تعدى عتبة السبعة مليار نسمة على وجه الأرض، خلق أزمات جمة في كل القطاعات، منها الاقتصادي بالعجز المالي والمديونية، الاجتماعي بتفاقم الآفات المتعددة، والتربوي بظهور المشكلات التربوية في النسق التعليمي، ما غير مسار الأهداف المبتغاة منه لتحقيق المعرفة العلمية وإيجاد مكانة بين الأمم بسواعد أبنائها، اكتساب الخبرة وامتلاك المعلومة التي هي بضاعة زمن العولمة، فبالتعليم ارتقت البشرية، وازدهرت الحضارات، وتغير مجرى التاريخ، ورسم الإنسان الخطط والاستراتيجيات لبلوغ الأهداف لامتلاك العلم الذي يؤهله لذلك. والجزائر كبقية الدول التي تسعى لأن يمتلك أفرادها مفاتيح العلم بتسخير الكفاءات البشرية، والموارد المالية لأجل إنجاح عملية التعليم بين أبنائها في مراحلها المتدرجة، وكان هذا باديا حتى في وجود الاستعمار الغاشم من خلال الكتابات



القرآنية، وكذا المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين لترفع غبن الجهل عن أبناءها، وقد امتد هذا المسار التعليمي وبقي مجسرا إلى وقتنا الحاضر، لكن هناك معوقات عديدة جعلت منه صعب المنال في أحيان كثيرة، مع نقص في بلوغ الأهداف المسطرة، ومن بين ذلك نجد التحول الديمغرافي الذي اتخذ منحى تصاعديا في مرحلة ما بعد الاستقلال، أين كان هناك اختلال بين المؤسسات التعليمية وعدد المتدربين الذي أدى إلى بروز مشكلات أخرى تمثلت في اكتظاظ الأقسام، التسرب المدرسي، الرسوب المدرسي.

2. المفاهيم الرئيسة والمفاهيم ذات الصلة

1.2. الديمغرافيا:

يطلق اصطلاح "(Demography) على الدراسة العلمية للسكان، والكلمة من أصلين يونانيين (Demos) ومعناها ناس و(Gopfi) ومعناها كتابة، وتعني الكلمة كلها الكتابة عن الناس وتطلق الآن على علم السكان "the science of populatint" (الساعاتي، ولطفي، 1981، ص03)

ولقد أطلق الباحثون الأوائل على دراسة السكان أسماء عديدة منها "(الديمغرافيا، والمرفولوجيا الديمغرافية والاحصاء الحيوي)، وقد استخدم بعض علماء الاجتماع تحت تأثير الفلسفة الاجتماعية مفهوم الديمغرافيا، وذلك بدراسة السكان والبحث في تطورهم ونموهم وتوزيعهم وحركتهم ومواضيع كالهجرة، والنمو وربطها بمؤشرات الغذاء والصحة، والتعمق في دراسة مستقبل السكان وظواهر المدينة" (سيف، 2015، ص24)

كما يمكن الإشارة إلى أنه لا وجود لعلم سكاني أو حد قائم بذاته، وإنما هو علوم سكانية لكل واحد منها رؤية متميزة وإشكالية خاصة ومنهج يناسبه، وبالتالي فإن المسألة مهيأة للمقاربة الجغرافية، أو الاحصائية أو التاريخية أو الاجتماعية وغير ذلك" (سيف، 2015، ص09)



2.2. النمو الديمغرافي:

يعرف النمو الديمغرافي بزيادة وعندما نتحدث عن النمو الديمغرافي نتحدث عن الزيادة العامة للسكان خلال فترة زمنية.

كما يعرف كذلك: بالزيادة الإجمالية للسكان هي نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات والهجرة بين السكان في فترة زمنية معينة، ويمكن قياس هذا النمو عن طريق معادلة التوازن التالية: "الزيادة العامة للسكان = عدد السكان في نهاية الفترة - عدد السكان في بداية الفترة" (محمد، 2016، ص102)، كما يعد النمو الديمغرافي ظاهرة اجتماعية تخص المجتمعات البشرية في تعداد سكانها، والمنحنى التصاعدي الذي اتخذه بحساب الزيادة الطبيعية لعدد الأفراد على وجه المعمورة، كما يعبر عنه بالتحول الديمغرافي الذي هو "المرور من وضعية توازن ذات خصوبة عالية ووفيات عاليتين إلى وضعية توازن ذات خصوبة ووفيات منخفضتين خلال مدة زمنية وهذا يكون موازيا لتنمية اجتماعية واقتصادية" (بن النوي، 2017، ص105)

وهذا التحول في التوازن بين الخصوبة والوفيات يعبر عنه بالسياسات الصحية المتبعة، باستخدام وسائل الرعاية الصحية للأم والطفل والتوعية بأهمية تنظيم الولادات لتحقيق الأهداف الصحية، مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والوصول إلى التنمية المبتغاة للأفراد، في حين يعد التضخم السكاني "قيمة تقديرية تعكس عدم قدرة البيئة والأرض على إعالة سكانها ويرتبط بمفهوم مضاد هو قلة السكان، ويعني عدم كفاية عدد السكان لتطوير موارد البلد والاقليم من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها" (حلوة، 2010، ص12)

3.2. التجانس السكاني:

"تعتمد الوحدة السياسية للدول على مجموعة من المقومات البشرية المرتبطة بالتركيب السكاني فيها، والتي تجمع بين السكان وتكون مشتركة بينهم مؤلفة بين مشاعرهم تجاه الأرض التي تكون الإطار البيئي لهم، ويدخل في عدد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني والحضاري والعرقى بما يكفل وحدة الفكر والمشاعر" (عيانة، 2012، ص67)



يعرف الدكتور بورييع جمال التجانس السكاني بأنه وجود جميع فئات المجتمع في إطار تشاركي وتفاعل إيجابي، ويتجدد في صور توافقية، وقد تصل حد التوافق الكلي كما هو الشعور بالوحدة والتكامل بين أعضاء المجتمع، هو التمسك بالأرض والاعتزاز بالانتماء، اللغة، الدين، واحترام التنوع الثقافي، هو وجود صفة التضامن والربط بين الأجيال.

4.2. اللاتجانس السكاني:

اللاتجانس السكاني يعني تواجد أفراد المجتمع في غير توافق ومحاولة فئة مجتمعية السيطرة على باقي الفئات، مع وجود حساسيات ثقافية ولغوية ودينية، كما أعني به كذلك تمايز بين المبادئ الأهداف والمنطلقات، ما يسبب مشكلات تهدد الوحدة كان من سكان البلد الواحد أو مع المهاجرين خاصة غير الشرعيين لعدم وضوح أهدافهم، وجهة الانتماء الرسمية والفكرية والخفية.

أما التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية فهو يعبر عن نسبة الأمية في المجتمع الواحد، والاعتماد على أحداث مقارنات خاصة بالتصنيفات المحلية أو الدولية، وتحديد المستويات التعليمية ووحدة المؤشر التعليمي، قصد الاعتماد عليه في وضع السياسات الاقتصادية خاصة في إطارها التنموي وتسطير برامج قصد انجاحها، بالإضافة إلى معرفة التطور الثقافي والاجتماعي، وكذلك التدقيق في الاحصائيات التربوية وربطها بالواقع بكا أبعاده.

5.2. التربية:

تعرف التربية بشقيها اللغوي والاصطلاحي للدلالة على معناها لغة مأخوذة من فعل "ربا يربو بمعنى ينمو، وهو المعنى الذي نجده في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة الحج الآية الخامسة بسم الله الرحمن الرحيم « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج» صدق الله العظيم" (فقير وبن عمر، 2005، ص02)

أما تعريفها الاصطلاحي فنجد أن جون ديوي يعرفها بـ "مجموعة العمليات التي يستطيع بها المجتمع، أو زمرة اجتماعية كبرت أو صعدت أن تنقل سلطتها أو أهدافها المكتسبة، بغية تأمين وجودها الخاص ونموها المستمر" (فقيروبن عمر، 2005، ص 03)

يؤكد "جون ديوي" على تسلسل العمليات المتبعة في التربية، واكتساب العلم من قبل الأفراد، أيًا كان عددهم لأجل التدرج في الرقي وتحقيق الغايات التي بواسطتها تحافظ الجماعة على كينونتها واستمرارها وكذا نموها بين باقي المجموعات الاجتماعية، أما عالم الاجتماع إميل دوركايم فيقدم تعريفاً لسوسيولوجيا التربية ك فرع من فروع علم الاجتماع العام والتي "تُعنى بدراسة البنى والعمليات والتطبيقات من منظور علم الاجتماع، وهذا يعني أن النظريات ومناهج البحث والتساؤلات السوسيولوجية المواتية تستخدم من أجل تحقيق فهم للعلاقة بين الأنظمة التربوية والمجتمع، سواء كان الأمر على مستوى الماكرو أو المستوى الميكرو" (زيان، 2019، ص 120)، كما تطرق "دوركايم" إلى استخدام النظريات السوسيولوجية، والمناهج البحثية لعلم الاجتماع، التي لا بد من استخدامها في معالجة القضايا التربوية باعتبارها ظواهر اجتماعية، تخص النسق التربوي وما يحدث بداخله من عمليات تعليمية، وتطبيقات منهجية لاكتساب العلم والمعرفة وفق أسس علمية مدروسة، سواء على مستوى الوحدات الصغرى المكونة للوسط التربوي أو الوحدات الكبرى له، فهي قابلة للدراسة سوسيولوجيا من حيث النظريات المواتية والمنهج الموافق واستخدام الأدوات التي تمكننا من الوصول إلى نتائج قابلة للتحليل خلال قياس مؤشراتنا في الوسط المدرس.

6.2. المشكلات التربوية:

يمكن تحديد المشكلة بكونها "انحراف ما من الحالة الطبيعية إلى مؤثرات سلبية تضر الحالة النفسية، كما تضر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويسعى الفرد إلى معرفة أسباب المشكلة لكي يحاول إصلاحها كالمرض والترسب والانحراف والجرائم" (المعاينة ومحمد عبد الله الجغيمان، 2009، ص 16)



إذن هي حالة استثنائية، تعبر عن اختلال في التوازن الطبيعي لوجود الفرد المستقر والمعتاد، ليكون لها أثار نفسية، تمتد إلى المحيط الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، فالمجال النفسي للفرد هو النطاق أو الحيز الذي يجعل منه فاعلا ايجابيا أو سلبيا، والمشكلة تؤرقه فيصبح في حالة غير متوازنة لا بد من وجود حلول لها من أجل إزالة أثارها أو التحكم في مسبباتها لمواجهةها.

أما المشكلات التربوية فهي تلك التغيرات السلبية التي تطرأ على العملية التربوية في خضم مسارها التنظيمي والمنهجي والبيداغوجي، بحيث تحدث خلا في عمليات التنسيق داخل المحيط التربوي بين أطراف العملية التربوية إداريا، بيداغوجيا وكذا المعلم والمتعلم، وتنتج هذه المشكلات التربوية بسبب عدة عوامل نذكر منها: الاكتظاظ داخل الصفوف، التسرب المدرسي، العنف المدرسي، الصحة المدرسية.

3. التطور السكاني في الجزائر والعوامل السوسيواقتصادية

مر النمو الديمغرافي في الجزائر بمراحل ميزته منذ فجر الاستقلال بقرابة ثلاثة ملايين نسمة سنة 1962، بعدها أخذ منحى تصاعدي مفاجئ، كان سببه تعويض الخسائر البشرية جراء الاستعمار نسبة الخصوبة العالية للأفراد، عدم وجود برامج عملية بخصوص تنظيم عملية الزيادة الطبيعية للأفراد.

1.3. تطور مؤشر الخصوبة في الجزائر

توجد أربع مراحل للنمو السكاني من خلال الدراسات تتمثل في الآتي: (الدين، 2017، ص656)

- المرحلة الأولى: بطيئة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات في آن واحد، والتي تمتلكها المجتمعات الزراعية والمتخلفة.

- المرحلة الثانية: تميزها سرعة النمو، نظرا لانخفاض معدل الوفيات بصورة أسرع من انخفاض معدل الولادات بسبب الخدمات الصحية، مستويات التعليم وتحسن المؤشرات الاقتصادية.

- المرحلة الثالثة: تتسم بالهبوط التدريجي لنمو السكان نتيجة انخفاض مؤشر الخصوبة، وهي المرحلة الانتقالية.

- المرحلة الرابعة: يصل فيها النمو إلى الثبات المرشح للتنافس من خلال التوازن بين معدلات الوفيات والخصوبة

فقد قدرت الولادات بـ "48.5٪ ما بين سنتي 1961-1965، ونسبة الوفيات بـ 14.6٪، في نفس الفترة، فكان معدل النمو الطبيعي هو 33.9٪" (Guned, 1994, p10) كما سجل هذان المعدلان انخفاضا تدريجيا إلى يومنا هذا حيث "قدر معدل الولادات في سنة 2003 حوالي 20.36٪ ومعدل الوفيات 4.55٪ بينما معدل النمو الديمغرافي وصل إلى 15.8٪" (جريدة، 2015، ص75)

نلاحظ فارق النمو الطبيعي بين المرحلة الأولى للاستقلال، وسنة 2003 في انخفاض لهذا المعدل، لكن بالمقابل نجد الكثافة السكانية في استمرار متزايد، مما أثر سلبا على كافة مناحي الحياة، فالتمركز السكاني الذي تظهر من خلال: الضغط الكبير على الهياكل القاعدية المتاحة للأفراد وارتفاع نسبة البطالة، زيادة الآفات الاجتماعية وظهور الأحياء القصديرية في ضواحي المدن الكبرى مما شوه من المنظر العام لها، فلا يوجد توازن بين هذا النمو والمتطلبات الحياتية كالتعليم، الصحة، السكن والبنى التحتية الاقتصادية التي هي شريان حياة المجتمعات، وهذا الاختلال برزت تمثلاته من خلال ما يلي:

2.3. تمركز السكان والمناطق ذات الجذب

تعتبر المناطق والمدن الداخلية أكثر كثافة سكانية من بقية المناطق في الجزائر، وهذا يؤثر سلبا على الهياكل القاعدية المتاحة للأفراد، كالنقل، التمدرس، العلاج التزويد بالخدمات المختلفة كالمياه، الكهرباء، الغاز، المواد الاستهلاكية اليومية، زيادة الكثافة السكانية في الكلم متر المربع الواحد كلما اتجهنا نحو الشمال، وتناقصها كلما اتجهنا نحو الجنوب، فقد خلق عدم اتزان في سوق العمل، وإيجاد فرصة للعمل، زيادة نسبة البطالة، زيادة الآفات الاجتماعية، ظهور الأحياء القصديرية في ضواحي المدن الكبرى مما شوه من المنظر العام لها ناهيك عن الأمراض العضوية والنفسية والاجتماعية لقاطنيها.



3.3. ترحيل السكان والضرورات الحياتية

ينتج الترحيل من المناطق المعتادة للعيش إلى أخرى بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل التي تجبر الساكنة على المغادرة كرها، مما ينجر عنه إفرافات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، كعدم القدرة على التكيف السريع مع البيئة الجديدة والأفراد الجدد، فيحصل التنافر الذي قد يصل إلى الصراع في بعض الأحيان بين الفئتين، أما على الجانب الاجتماعي فيصبح هناك ضغط على الخدمات الصحية المصرفية التعليمية، ووسائل النقل، كما يسجل زيادة الطلب على كل السلع اليومية مما يزيد من أزمة التموين.

3.4. التخطيط العمراني بالمدن بين التشريع والتنفيذ

يعرف "لويس كيبل" التخطيط العمراني بأنه "علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني، وشق الطرقات وتسيير المواصلات، وكل ذلك يتم بطريقة تكفل تحقيق الحد الأقصى العملي في جوانب الاقتصاد والملائمة والجمال" (شوقي قاسمي، 2017)، بما أنه علم فهو يعتمد على الأسس العلمية في وضع هذه الخطط العمرانية، وبما أنه فن فالجانب الجمالي يكمل الجانب العلمي لإعطاء منتج يريح قاطنيه وزائريه في نفس الوقت، لكن ما حصل في الدول النامية ومن بينها الجزائر أن هذا التخطيط كان محط اهتمام المشرع بترسانة من القوانين التي تحكمه لكن الأسلوب الفعلي للتطبيق غائب الذي هو من بين أدواته، ويعرف على أنه "وسيلة الدولة القانونية والتقنية والتي يتم على إثرها بلورة أعمال الهيئة، وتوجهاتها الإستراتيجية، وبيان إجراء تنفيذها وهذا من أجل تحقيق أهداف مجالية معينة ضمن منطقة جغرافية محددة قد تكون على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي" (ذيب، 2013، ص172)

هذه النصوص القانونية، والأدوات التقنية مسخرة بحسب هذا النص لأجل عمل تهيئة المجال المحدد جغرافيا، باستخدام كافة اللوازم لتحقيق الإستراتيجية المرسومة من قبل الهيئة التابعة لها على أرض الواقع، لكن التخطيط الفعلي يدرج واقعا، ويكون مجسدا في الرسومات المنجزة لأي مدينة، تريد الهيئة الوصية إيجاد

كينونة لها في حيز جغرافي محدد، لتحقيق أهداف حضارية بمدن جديدة، وأخرى اقتصادية لخلق حركية في القطاعات الحيوية المنتجة للثروة، وخلق مناصب العمل، واجتماعية بالحفاظ على الكيان الاجتماعي بالتلاحم والتآزر ضمن الحيز الجديد، دون آفات اجتماعية أرقّت الأحياء السابقة، أو الضواحي التي تعج بها المدن.

4. التزايد السكاني والمشكلات التربوية

بما أنها وضعيات سلبية داخل النسق التربوي فهي استثناءات أفرزها الفواعل الاجتماعيين والأزمات الاقتصادية والاحتقان الاجتماعي الذي تتخطى فيه الشعوب النامية، مع تدارك أن هذه الظواهر تمس المجتمعات المتطورة، حيث تتمايز الأسباب والنتائج كل حسب بيئته وتنشئته الاجتماعية، فهي متعددة ومتنوعة من التسرب المدرسي إلى العنف المدرسي، الاكتظاظ داخل الصفوف، مشكل الصحة المدرسية كذلك التغيب عن مقاعد الدراسة المتكرر، وغيرها من الظواهر التي هي قابلة للملاحظة والدراسة، في نفس الوقت للإثارة والاستغراب.

1.4. الاكتظاظ وتأثر طاقة الإستيعاب

نقصد به العدد الكبير داخل الصف، مما ينجر عنه تأثير كبير على التحصيل الدراسي، الفهم، التركيز، كما ينتج عنه قلق نفسي بين المتدربين والمعلمين، اللامبالاة بما يقدم، وهذا يظهر جليا في النتائج النهائية للامتحانات الرسمية للمتدربين، والتي تعكس الجو الذي كان سائدا في قاعات التدريس.

2.4. صناعة العنف داخل المحيط التربوي

يعرف العنف من قبل "Adler" ب: العنف استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف" (علي بوعنافة، 2015، ص24)

إذن هو حالة نفسية شعورية، يقوم صاحبها بتعويض ما ينقصه من خلال السلوك العدواني، في محيط يجدر به أن يكون مثالا للاستقامة والأخلاق مع عدم وجود هذا النقص من خلال البرامج التربوية التي تحمل في معظمها توجهات نفسية لتقوية المهارات العقلية لدى المتعلم، وبناء شخصيته ليكون فردا فاعلا يعتمد عليه مستقبلا،

مع توجيهه بصيغ وآليات مدروسة لتكملة مسار التنشئة الأسرية التي كانت سابقة للمدرسة، أما "بيار برديو" فيرى: أن النظام التربوي مثلاً يقوم على العنف الرمزي، أين يعاقب التلاميذ في كثير من الأحيان بالحرمان من مشاركة زملاء في بعض الأعمال المألوفة ومن هنا يبدأ تشكل البذور الأولى لثمرة العنف، التي يؤكد نموها وفعاليتها إذا تكرر هذا السلوك، فهو يبدأ من مشاعر الكراهية التي لاشك تجد لها أنصاراً في المجتمع نتيجة لتعرضهم لنفس الظروف أو لظروف مشابهة" (علي بوعناقة، 2015، ص38)، إذن العنف ليس وراثياً بل سلوك مكتسب، تخلق البيئة المحيطة بالأفراد من خلال التصرفات العدوانية من قبل فئات على أخرى بسبب النفوذ والسلطة، المال، المراكز الاجتماعية والتي تظهر في صور متعددة مثل التعدي النفسي الذي يجرح مشاعر الآخرين بالألفاظ المسيئة والإنقاص من الشأن وكذا التنمر، أو الجسدي بالضرب والتنكيل، كل هذه الأسباب تؤدي إلى خلق العنف في أنفس المعتدى عليهم بصيغ عديدة، من أجل الانتقام، إثبات الذات، السيطرة وغيرها من الأهداف التي يروجو هؤلاء تحقيقها، وبذلك تكون عقبة في التحصيل العلمي لأن أسوار المدارس تحاكي محيطها الاجتماعي بأدق تفاصيله.

3.4. التسرب المدرسي وسوسيولوجية العزلة والانحراف

الذي يعبر عنه "بانقطاع المتعلم عن الدراسة دون العودة إليها مسبباً خسارة على نفسه وعلى أسرته وعلى دولته التي أنفقت عليه" (المعاينة والجغيمان، 2009، ص53)، فترك مقاعد الدراسة مبكراً ليس سلوكاً سوياً، لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأسرية وحتى النفسية اجتمعت لتكون سبباً للمغادرة، ضف إلى ذلك الجو العام للمدارس وما تحمله من مناهج مرهقة، وتكاليف زادت من وطأة الضغط على المتدربين وأهاليهم، فكل متسرب هو رقم مضاف إلى عدة قوائم إحصائية منها ما هو عامٌ خاص بالدولة التي سخرت الإمكانيات لكونه رقماً بيداغوجياً، بعدما يكون فرداً متعلماً بالنسبة للأسرة التي بدلت مجهوداً لوصوله إلى المدرسة، فهو رقم منقوص من عدد المتعلمين والمدرسين لمحيطهم وأحداثه، بالنسبة للفرد هو خسارة نفسية في بناء شخصيته كإنسان متعلم مدرك، بحيث يجد نفسه خارج الإطار الممنهج الذي تحكمه



جملة من التشريعات والقوانين من أجل أن ينتج أفراد فاعلين ومتعلمين، هم أرقام قيمة مضافة من مخرجات التعليم الذي هو مشعل التحدي في هذه الحياة. كل هذه النواتج هي جوانب سلبية على المنظومة التربوية والاجتماعية، فهي تخلق أزمات جديدة وآفات اجتماعية جراء ازدياد عدد المتسربين من المدارس في سن مبكرة، فهي تفتح المجال لعمالة الأطفال، كما تتيح لهم فرص التعاطي والتدخين، تعلم سلوكيات شاذة تؤثر على النسق الاجتماعي في كيانه الكلي.

5. قراءة تحليلية لمعطيات إحصائية ميدانية

يعتبر التعليم من المجالات الحيوية والضرورية لتحقيق التطور الاقتصادي وتحقيق تنمية ذات مؤشرات عالية، خاصة على مستوى الدول النامية وهذا بمجموع الوسائل المتاحة، ومن المؤشرات نجد نسبة التمدرس بالنسبة للبالغين 06 سنوات بالاضافة إلى الأقسام التحضيرية وتضاف إليها فئة التلاميذ حتى الطور الثانوي، هل هي نسبة مرتفعة، متوسطة أم ضعيفة؟ وذلك اعتمادا على ما هو موجود وما هو متاح وبالنسبة لاجمالي السكان، وكذلك عدد المدارس على المستوى الوطني وعدد الأقسام بالنسبة للتلاميذ ونسبة الاكتظاظ، ونسبة التلاميذ لكل معلم، وكذلك من المؤشرات القوية نجد نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتاب، وإذا دقنا أكثر فنجد ضرورة الإشارة إلى العملية التربوية، ومدى تكون الأساتذة، ملائمة المناهج الدراسية وأهدافها.

أما عن الجزائر وعن الهيكلة الديمغرافية فهناك مؤشرات تفيد بتسجيل زيادة طبيعية لعام 2017 قدرت بـ 11.9% بالنسبة لمعدل المواليد الأقل من خمس سنوات، وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2016 بـ 11.8%، أما عن الفئة الأقل من 15 سنة فكانت بـ 29.7%، في حين سجلت الفئة النشطة والمحصورة من 15 - 59 سنة انخفاضا بـ 61.1%" (ONS، 2021)

أما عن المدن المليونية والتي تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا سواء بارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات، أو عن طريق هجرة سكان الأرياف والمدن القريبة فتتمثل في الجزائر العاصمة بأكثر من 04 ملايين، تيزي وزو، باتنة، وهران، قسنطينة.



أما من ناحية المؤشرات التعليمية فنجد بلوغ عدد تلاميذ الجزائري 10 ملايين حاليا، وفي موسم 2019 و2020 سجلنا 9.561.350 تلميذ، وكذا 473.166 أستاذ و27.426 مؤسسة تعليمية، وبزيادة عن موسم 2018، 2019 بـ 349.710 تلميذ و444 مؤسسة تربوية" (ONS، 2021)

وحسب الملاحظات الميدانية في هذا المجال نسجل اكتظاظا رهيبا خاصة في المؤسسات وبشيء من التفصيل فقد بلغ عدد التلاميذ في موسم (2018 – 2019) في التعليم الابتدائي بـ 4513749 يمثل منهم الاناث بـ 47.84%، في حين ولنفس الموسم بلغ عدد التلاميذ بالتعليم المتوسط 2979737 تلميذ منهم 47.95% اناث، بالمقابل بلغ عدد حجرات الدرس المستعملة في التعليم الابتدائي 150717 منها 16901 مستعملة للتعليم التحضيري، وبعملية حسابية نجد ما معدله 29.94 تلميذ في القسم الواحد ما يعني تواجد اكتظاظ، وهنا ندرج ملاحظة بأن الاكتظاظ يكون المدن التي تشهد كثافة سكانية كبيرة، ويقل في المدارس المتواجدة في الأرياف حسب زيارتنا الميدانية تضم أقسام يصل عدد التلاميذ في الفوج إلى 35 – 45 تلميذ، وهناك مدارس غلقت أبوابها لانعدام المتدربين، والبعض من المدارس يعمل بنظام الدوامين قصد التمكن من برمجة جميع الأفواج وضمان تلمدرس جميع الفئات القاطنة بالمنطقة.

كما يمكننا اعتبار النمو الديمغرافي من بين الأسباب البارزة المؤثرة في ظهور المشكلات التربوية المتعددة كالسابقة الذكر أو غيرها، التي غيرت منحنى العملية التعليمية التربوية، وما يدل على ذلك الإحصائيات التي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصاء على "أنه هيكل السكان أظهر توزيع حسب الأعمار أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حتى أقل من 5 سنوات قدرت بـ 28.2% من العدد الإجمالي" (الجمهورية، الجزائر)، والتي تمثل الفئة العمرية المعنية بالتمدرس المجاني [5-15] في الجزائر ونسبتها مقارنة مع نسبة السكان كبيرة، مما يدل على النمو الديموغرافي المتنامي لها.

فهذه الزيادة عملت على خلق جملة من المشكلات في النسق التربوي، فهي بمثابة حاجز أمام إتمام العملية التعليمية بصورة سليمة، ضف الى ذلك "ما يميز الـ 12 سنة الأخيرة للتعليم حسب موقع ديموغرافيا-الجزائر، ارتفاعات عدد الطلاب حسمها إلى 5

مليون طالب، الذي هو الزامي ومجاني حتى 16 سنة، ومن بين ما وجهه التعليم من مشكلات:

- الزيادة المتسارعة في عدد السكان
 - نقص ملحوظ في منظومة التعليم
 - الهجرة لعدد من المتدربين إلى دول أوروبا وكندا" (ديموغرافيا الجزائر)
- من خلال ما تقدم معنا من نسب وأرقام عن عدد المتدربين في الجزائر وتحديدًا في منظومتها التربوية، تأكيد على النمو الديموغرافي المتسارع والذي كان له الأثر البارز في هذه الزيادة للفئة العمرية المعنية بتلقي التعليم ، والتي بدورها أدت الى وجود نتائج سلبية على الهيكل العام للمؤسسات التعليمية من حيث: المرافق، التجهيزات، الاستيعاب داخل الصفوف، كما أن التلقين لم يكن بعيدا عن التأثير بهذا المعطى الجديد. فعدم وجود برامج تدعيمية جديدة للهيكل المؤسساتية لخلق فضاءات أرحم لاستقبال هذا الكم الهائل من الوافدين الجدد، يؤرق الوضع التربوي والقائمين عليه، الأولياء وحتى التلاميذ.

فالمتتبع للشأن الجزائري يلاحظ أحياء ، قرى ومدىشر بدون مدارس، مما يضطر التلاميذ الى تحمل مشقة التنقل الى مناطق بعيدة للتدريس، وتمثل المسافة البعيدة والظروف الطبيعية القاسية حواجز أمام هؤلاء من أجل الاستمرار والمثابرة، في الغالب تكون نسبة المتوقفين عالية مقارنة مع المستمرين، كما أنها تؤثر على التحصيل العلمي، وبلوغ درجات التفوق والتميز بسبب التعب والإرهاق، مع إهمال شبه كلي للواجبات المنوطة بهم.

كما ننوه بضرورة توفر الوسائل التعليمية والتي هيأ: "باختصار جميع الوسائط التي يستخدمها المعلم في الموقف التعليمي لتوصيل الحقائق، أو الأفكار، أو المعاني للتلاميذ لجعل الدراسة أكثر إثارة وتشويقا، ولجعل الخبرة التربوية حية ومباشرة في نفس الوقت" (لعريبي، 2016، ص200)، والتي يتحقق من خلالها:

- التواصل بين المعلم والمتعلم (المتلقي)



- تسهيل العملية على كلا الطرفين
- خلق التفاعل الصفي والمنافسة العلمية بين المتدربين
- محاولة الوصول الى تحقيق الأهداف المسطرة للتعليم
- خلق الثقة لدى المتلقين

كما ويلعب الوضع الاقتصادي أو الراتب الشهري للمعلم الدور المركزي في سير العملية التعليمية والتربوية، فحسب دراسة أجراها المركز التابع لجامعة Chicago فإن الأستاذ الجزائري يأتي في ذيل القائمة فيما يخص الأجور الممنوحة للمعلمين " ينال المعلم الجزائري: 345 دولار شهريا، إضافة الى غياب التحفيز والتعويضات، النقل والمنح الدورية، بينما نجد في اليابان: 7780 دولار، أما إيطاليا، جنوب إفريقيا، الهند ، أمريكا: 6000 دولار، أما قطر: 7030 دولار والمغرب: 512 دولار" (رباش، 2016، ص140) هذه الدراسة تقدم مقارنة واضحة بين أجور المعلمين عبر العالم ، يمكننا القول أن جودة التعليم في الجزائر تحكمها عدة عوامل وتتداخل في صياغتها. فهذا الأجر الزهيد الذي يتقاضاه المعلم الجزائري جراء بناء أجيال الأمة لا يمنحه أدنى شروط الحياة الكريمة، مع أنه يحمل رسالة الأنبياء والعلماء ، بل يجعل منه فريسة لأفكار دخيلة عن أخلاق المعلم ومسار الفهم والبناء ، و استبدالها بالبحث عن عمل إضافي أو بديل، كتقديم دروس دعم خارج الدوام ، ممارسة محن مغايرة كالتجارة لأنها توفر الربح الذي يؤمن له الحياة في مكانة اجتماعية مرموقة، أو ممارسة العمل السياسي لأجل الحصول على السلطة والنفوذ، كل هذه البدائل تجعل العملية العلمية والمدرس قاب قوسين أو أدنى من التخلي عن الدور الأساسي وهو بناء الأمة بسواعد أبنائها عن طريق التعلم والحدق. نشير إلى دور الحوافز التي تمنح هنا وهناك ويحرم منها المعلم الجزائري، فهي دفع نفسي قوي للاضطلاع والمتابعة لكل ما هو جديد في ميدانه للتميز والإبداع، مع مرافقة المتعلمين ومشاركتهم أفكار جديدة، وتجسيد الأساليب المطلع عليها واقعا ليكون أسوة حسنة لغيره من المعلمين والمتعلمين.

وتبدو الصحة المدرسية من بين الأولويات المدرجة في النسق التعليمي من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم المؤسسات العمومية. فعلاقة التعليم بالصحة وثيقة فهي تابعة للبرنامج العام للصحة على مستوى أية دولة. فمن خلال دراسة أجريت سنة 2006 من قبل Groot وآخرون "وجد أن الفائدة العائدة على الصحة من التعليم بين 15 الى 60 % من العائد الأجرى يقصد هنا من العائد هو تأثير العملية التعليمية على الأفراد وانعكاسها على صحتهم لزيادة سنوات العيش، فهذه الدراسة تؤكد على ضرورة تلقي التعليم للحفاظ على كيان الإنسان علقيا ونفسيا وجسديا.

الصحة المدرسية كمفهوم من خلال الجمعية الأمريكية (2017) "بأنها مجموعة البرامج التي توفر البيئة وتقدم الرعاية الطبية التي يحتاجها الطلاب و ، وكذا الوجبات المدرسية المغذية والجاذبة لهم، والاهتمام بنشاطهم البدني والثقيف الصحي لهم، وكذلك البرامج التي تعزز صحة المعلمين والموظفين في المدرسة" (أحلام، 2020، ص240) يتألف النظام الصحي المدرسي من لبنات تتفاعل فيما بينها للحفاظ على كيان المدرسة والمتدربين بمراعات محيطهم كهيكل عام جامع لكل مقتضيات، مع توفر رعاية طبية من خلال الكشف والمتابعة، لاتباع أسلوب الوقاية خير من العلاج، وإخضاع الوجبات المقدمة للمراقبة حسب الاحتياج تبعا للتشخيص، حفاضا على سلامة المتدريس بالمقابل لها صفة الجذب والتميز. كما أن النشر المدني بين أولويات الصحة المدرسية، ضف الى ذلك العمل على ترسيخ ثقافة صحية من خلال الندوات والمضامين الإعلامية الحامل لمعانيها، يبدو أن الجمعية الأمريكية لم غفل شأن الطاقم الإداري والموظفين والمعلمين لمتابعتهم صحيا ليكون توازن بين كل كن هم داخل أسوار المدرسة أي كانت صفتهم. في الجزائر هناك ما يسمى " بالمجلس الصحي المدرسي الذي أنشأ بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 175 المؤرخ في 12/27/ 1989 ومهمته الأولى مراقبة الحالة الصحية للتلاميذ والمرافق المدرسية، ومن بين أعضائه الطبيب المكلف بالصحة بالمؤسسة" (أحلام، 2020، ص220)، النظر الى الكم الهائل للقادمين الجدد إلى الهياكل المدرسية ووجود طبيب في كل مدرسة نلاحظ الفرق عدم التوازن بين تقديم الخدمة أو المتابعة الصحية للتلاميذ القائمين عليهم بكل يسر واحترافية فمن خلال

وكالة الأنباء الجزائرية أزيد من 10 ملايين تلميذ وتلميذة التحقوا بمقاعد الدراسة في الموسم 2021/ 2022 وهنا يكمن الفرق في تقديم الخدمة الصحية على أكمل وجه مقابل هذا العدد الكبير. فزيادة عدد المتدربين له بصمة في الوصول إلى الأهداف العامة والخاصة للعملية التربوية مع مراعاة الاحتياجات اللازمة لذلك.

6. خاتمة

مما سبق التطرق له وبعد مناقشة العديد من العناصر التي تطرقنا إليها وربطها بمجموع المتغيرات والمؤثرة على ظاهرة في شكلها العام والمؤثرة في مخرجاتها، وبعد الاعتماد على مجموع المعطيات والاحصائيات الميدانية نخلص إلى ضرورة الموازنة بين ما هو مسجل في مجال النمو الديمغرافي، وخاصة ما تعلق منه بالانجاب أو من الفارق بين المواليد والوفيات، أو ما تعلق بموضوعات كالهجرة خاصة الدائمة وما تحدثه من اكتظاظ سكاني خاصة في المدن، والتي تتوفر على البعض من المؤشرات الإيجابية في مجال العمل أو الخدمات، ومنها قطاع التربية والذي يشهد تزايد في عدد المتدربين، وكنتيجة حتمية لتجاوز المواليد عتبة المليون في العديد من السنوات خاصة مع توفر الرعاية الصحية، واستعمال الأجهزة المتطورة وسياسات تلقيح الأطفال وحماية الطفولة، فالزيادة السكانية جعلت من القائمين على أمور التربية يسطرون سياساتهم لمجابهة الكم وتوفير المقاعد الدراسية على حساب أهم متغير لإحداث تنمية شاملة، وهي جودة التعليم والتي تأثرت بوجود مشكلات حقيقية، وهي منحى متزايد لعدم معالجة الاشكالات الموجودة، لا من ناحية التخطيط الاستراتيجي ووضع خطة سكانية واضحة سواء من حيث الزيادة، أو من ناحية برامج الاسكان وما تخلفه من هجرة مؤثرة على الكثافة السكانية ومحدثه ضغطا على المرافق والخدمات خاصة العمومية ومنها التربية، أو من ناحية التمايز السكاني، فبين أحياء راقية وأحياء سكنية مخصصة للطبقات الهشة وما يرافقها من شعور بالاغتراب وظهور مشكلات اجتماعية من انحرافات ومخدرات وسرقة واعتداءات، عدم وجود أدنى ضرورات الحياة، ضف إلى ذلك معايير انشاء المدارس فبين المكتظة وبين من تعاني مشكل الاغلاق، خاصة في بعض

الأرياف لعدم وجود متدرسين، أو من ناحية التصور الميداني اليومي والاهتمام بالتكوين ووضع برنامج نموذجي.

قائمة المراجع:

1. أوصيف محمد. (2016). النمو الديمغرافي وعلاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان، جامعة المسيلة.
2. جريدة الجمهورية. (2022 الاثنين، الجزائر). تم الاسترداد من <https://www.djazairress.com>.
3. حدة رباش. (2016). مواصفات الأستاذ الناجح. الجزائر: منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
4. حسية لعربي. (2016). جودة الوسائل التعليمية في المدرسة الجزائرية. الجزائر: منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
5. الساعاتي، حسن وعبد الحميد لطفي. (1981). دراسات في علم السكان (الإصدار دار النهضة العربية للطباعة والنشر). بيروت.
6. الديوان الوطني للإحصائيات ONS. (2021). الجزائر.
7. سميرة ذيب. (2013). سياسة التخطيط الحضري . الجزائر.
8. شاكترعة شوقي قاسمي. (2017). تردي التخطيط العمراني للمدن وتداعياته على الأمن المروري في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، 159.
9. عبد الرحمن سيف. (2015). جغرافية السكان. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
10. عائشة، ب. ا. (2017). التحول الديمغرافي وأثره على هيكلية وتوزيع الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992 - 2008. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 105.24.
11. عبد العزيز المعايطه، و محمد عبد الله الجغيمان. (2009). مشكلات تربوية معاصرة. السعودية: دار الثقافة والنشر.

12. على غربي علي بوعناقة. (2015). العنف المدرسي تفكيك للروابط التربوية. الجزائر: منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
13. عميرة جويده. (2015). انعكاسات النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية والإقتصادية في الجزائر. الجزائر: دراسات اقتصادية.
14. عياشي نور الدين. (2017). انعكاسات النمو الديمغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، 656.
15. محمد فوزي حلوة. (2010). الجغرافيا السكانية والموارد البشرية . الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
16. محمد زيان. (2019). مساهمة اميل دوركايم في سوسيولوجيا التربية. مجلة أنثربولوجيا، مجلد 05، العدد 09، 120.
17. فتحي أبو عيانة. (2012). الجغرافيا السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
18. نوال فقير، و محمد بن عمر. (2005). مقدمات في مفهوم التربية . المغرب: الموقع الأكاديمي المفتوح.
19. هوارى أحلام. (2020). واقع الصحة المدرسية في المدارس الابتدائية في الجزائر. مجلة القبس للدراسات النفسية والإجتماعية، العدد الثامن، 540.
20. Guned, A. (1994). *La population de L'Algérie évaluation passé et perspective d'avenir*. Alger: OPU.